Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلُومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 30/ No. 8/ 2022 المجلد 30/ العدد 8/ 2022

العلاقات التسلحية الأثيوبية- الأمريكية (1953-1963)

هيثم محي طالب مالح الجبوري
قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة بابل
hum.haitham.mohi@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 14 /6/ 2022 **تاريخ قبول النشر: 3 /7/ 2022** **تاريخ نشر البحث: 15 /8/ 2022**

المستخلص:

شكل التسلح في المدة قيد الدراسة, امراً حيوياً في العلاقات الدولية, الذي كان ضمن إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها, والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والدول المتحالفة معه, ان موقع أثيوبيا المهم في منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية , دفعها إلى إقامة تحالف قوي مع أثيوبيا, باستخدام أسلوب المساعدات العسكرية للحصول على امتيازات تخدم مصالحها, أثيوبيا من جانبها سعت هي الأخرى للحصول على الأسلحة الأمريكية لغرض إنشاء جيش قوي لمواجهة التهديدات الخارجية وتحقيق أهدافها التوسعية. واستخدم المنهج التحليلي في هذا البحث.

الكلمات الدالة: أثيوبيا, التسلح, كاجينو , هيلاسيلاسي

The Ethiopian-American Armament Relations (1953-1963)

Haytham Muhi Talip Malih AL-Jubouri
Department of Historyl /College of Education for Human Sciencesl University of/ Babylonl City of Babylon/Iraq

Abstract:

During the period under study, armament was a vital matter in international relations, which was within the framework of the Cold War between the two western camps led by the United States of America and its allies, and the eastern led by the Soviet Union and its allied countries. Ethiopia's important location in the Horn of Africa is of strategic importance to the states. The United States of America, pushed it to forge a strong alliance with Ethiopia, by using the method of military aid to obtain privileges that serve its interests. Ethiopia, on its part, also sought to obtain American weapons for the purpose of creating a strong army to confront external threats and achieve its expansionist goals.

Keywords: Ethiopia, armament ,kagnew, Haile Selassie

1-المقدمة:

فضلت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع أثيوبيا من بين دول القرن الأفريقي, لوجود الكثير من الاعتبارات والمصالح المشتركة بينهما, إذ سعت إلى توثيق هذه العلاقة بعقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات منها اتفاقية الدفاع المشترك عام 1953, التي سمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعد أريتريا, مقابل التزامها بتقديم المساعدة العسكرية اللازمة للقوات المسلحة الأثيوبية.

كان أحد الأهداف الأساسية للإمبراطور هيلاسلاسي في تعزيز علاقته مع الولايات المتحدة, ضمان الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية لمواجهة التغيرات الإقليمية والاضطرابات الداخلية المتمثلة بالثورة الأرتيرية ومواجهة الادعاءات الصومالية في إقليم أوغادين فضلا عن تعزيز سلطته الداخلية, إلى جانب حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز الوضعية الإقليمية لحلفائها الاستراتيجيين القائمة في المنطقة, على اعتبار أن أثيوبيا تمثل ركيزة أساسية في المنطقة لاحتواء خطر التمدد السوفيتي اليها, لذلك كانت أثيوبيا تتلقى أكثر من نصف المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى حلفائها لدول أفريقيا جنوب الصحراء, وقد انعكس ذلك على تطور المؤسسة العسكرية الأثيوبية.

قسم البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة فضلاً عن قائمة المصادر. تضمن المبحث الأول سياسة الولايات المتحدة العسكرية تجاه أثيوبيا, في حين تطرق المبحث الثاني إلى أثر المساعدات الأمريكية في تطور المؤسسة العسكرية الأثيوبية وتحديثها.

اعتمد البحث على مصادر متعددة تأتي في طليعتها الوثائق المنشورة, لاسيما وثائق الفريق الاستشاري العسكري الأمريكي, ووثائق وزارة الخارجية الأمريكية, ووثائق الاتفاقيات الأمريكية–الأثيوبية فضلاً عن مصادر متنوعة ذكرت في هوامش البحث وقائمة مصادره.

2- المبحث الاول: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية تجاه أثيوبيا .

لم تحظ المساعدات العسكرية الأمريكية في بداية الخمسينات, التي طلبتها بعض الدول الأفريقية ومنها أثيوبيا بعناية أمريكية, وعلى النقيض من الموقف الأمريكي المتأني, تلهفت أثيوبيا إلى زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية, وتقوية تحالفها مع واشنطن, ورأى الإمبراطور هيلاسلاسي أن الوجود الأمريكي في أثيوبيا والتزام الولايات المتحدة العسكري نحوها ضروري لردع جيرانها عن القيام بأي عمل عدائي ضد أثيوبيا[1,p.p.11-12].

عملت أثيوبيا بصورة متواصلة لعقد اتفاقيات عسكرية رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية, ففي الثلاثين من آذار 1953 جرت مفاوضات في واشنطن بين كل من وزير الخارجية الأمريكي دين أشيسون (Dean Acheson)[1] [2,p. 1-2] ووزير الخارجية الأثيوبي أتو أكليلو لمناقشة الطلبات الأثيوبية للمساعدات

[1] دين اشيسون(1893-1971): ولد في عام 1893, سياسي أمريكي من الحزب الديمقراطي, تولى منصب وزارة الخارجية الأمريكية ما بين عامي 1949-1953 في حكم الرئيس الأمريكي هاري ترومان, كان لاشيسون دور محوري في السياسية الخارجية الأمريكية في مدة الحرب الباردة, ولـــ(أشيسون) أثر بارز في إقامة التحالف الغربي المناوىء للكتلة الشرقية التي تزعمها الاتحاد السوفيتي آنذاك.

العسكرية, وحقوق الولايات المتحدة الأمريكية في قاعدة الاتصالات في أسمره, وقد أكد وزير الخارجية الأثيوبي على المزايا التي يمكن أن تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما قدمت مساعداتها العسكرية إلى أثيوبيا, وأوضح أن الأسلحة المقدمة إلى الدول العربية (دول الخليج العربي) لم تكن هناك ضرورة تستوجب تسليمها, وأن الولايات المتحدة يمكن أن تعتمد على أثيوبيا أكثر من اعتمادها على العرب, وطلب أن تحظى أثيوبيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية بمنزلة مساوية لمنزلة تركيا واليونان [3,p.216].

وفي خضم المناقشات بين الوفد الأثيوبي ومسؤولي الخارجية والدفاع الأمريكيين عن أهلية أثيوبيا للحصول على مساعدات عسكرية, بعث وكيل وزارة الخارجية الأمريكي والتر سميث Walter Smith في السادس من نيسان عام 1953 برسالة إلى وزارة الدفاع الأمريكية, أوضح فيها أن أثيوبيا تريد ضمانات كافية للمساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية, التي تتضمن تزويدها بالأسلحة الضرورية, وبعثة عسكرية لتدريب الجيش الأثيوبي, وقدم سميث اقتراحاً للتغلب على هذه المشاكل المتعلقة بالتمويل, عن طريق وضع أثيوبيا ضمن دول الشرق الأوسط حتى يمكن اقتطاع جزء استثنائي من المبالغ المخصصة للشرق الأوسط التي تقدر قيمتها بستة وعشرين مليون دولار, في محاولة لرفع سمعة الولايات المتحدة في أثيوبيا التي كانت قد أعلنت موافقتها المفتوحة للانضمام إلى أي حلف عسكري في المنطقة تدعمه الولايات المتحدة [4,p.430], وبينت الرسالة أهمية الموقع الإستراتيجي لأثيوبيا الذي يجعلها ذا أهمية مباشرة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط, وأن زيادة القدرات التسليحية الأثيوبية أمر ضروري للدفاع عن نفسها وعن المنشآت العسكرية الأمريكية في المنطقة[4,p.430].

وافقت وزارة الدفاع الأمريكية في الثامن من أيار 1953 على تقديم مساعدات عسكرية لأثيوبيا, وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى مدير الأمن المتبادل التابع لوزارة الدفاع الأمريكية أوصت فيها أن يطلب من الرئيس آيزنهاور أن يقرر وفق الاعتبارات السالفة أن أثيوبيا مؤهلة للحصول على مساعدات عسكرية وقد جاء في الفقرة الأخيرة من الرسالة "من المهم الحصول على الموافقة من حيث المبدأ على منح المعونة العسكرية لأثيوبيا قبل مغادرة وزير خارجيتها واشنطن[3,p.218] بعد أن اشتكى وزير الخارجية الأثيوبي من طول المدة التي أمضاها في واشنطن من دون التوصل إلى اتفاق بشأن المساعدات العسكرية الأمريكية, وفي الثاني عشر من أيار عام 1953 أبلغ رئيس الأمن الخارجية عن موافقة الرئيس آيزنهاور بعد دراسة الموضوع على قرار مؤداه ان أثيوبيا مؤهلة للحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية[3,p.218]

وقع والتر سميث وأتوكاليلو في الثاني والعشرين من أيار 1953 اتفاقيتين؛ تتضمن إحداهما تجهيز الجيش الأثيوبي وتسليحه, والأخرى اتفاقية مساعدة ثنائية عسكرية[5,p.55].

نصت الاتفاقية الأولى على تأسيس فريق استشاري للمساعدات العسكرية الأمريكية US Military Assistance Advisory Group (MAAG) في أديس أبابا, يتألف من مجموعة من الضباط الأمريكيين رفيعي المستوى للإشرف على برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى أثيوبيا التي تبلغ تكلفتها خمسة ملايين دولار سنويا, وتنظيم القوات المسلحة الأثيوبية وتدريبها[6,p.119]. إلى جانب الفريق الاستشاري, كان هناك عدد من كبار الضباط العسكريين الأمريكيين من غير المقيمين في أثيوبيا, يقومون بزيارات إلى أديس أبابا للمراقبة

والإشرف على سير المساعدات العسكرية, ومناقشة بعض القضايا العسكرية مع الفريق الاستشاري والمسؤولين الأثيوبيين, وكان هؤلاء الضباط غالبا ما ترسلهم وزرارة الخارجية الأمريكية لتسوية الخلافات التي تحصل بين البلدين بخصوص المساعدات العسكرية[7,p.90].

مثلت اتفاقية عام 1953 نجاحاً هائلاً بالنسبة للاستراتيجية العسكرية الأمريكية في أثيوبيا, فقد حصلت على مزايا عديدة بموجب الاتفاقية الثانية, منها حق استخدام قاعدة الاتصالات في أسمره, التي تغير اسمها ليصبح قاعدة كاجينو تخليداً للكتيبة العسكرية الأثيوبية التي شاركت في الحرب الكورية منذ عام1951, والتي كانت تحمل هذا الاسم, فقد كانت تلك القاعدة محطة هامة لأنها وسيلة إنذار موجه, واستمرت هذه القاعدة لعقدين من الزمن حلقة وصل مهمة في سلسلة الاتصالات العسكرية الأمريكية بالقارات بدءاً من الفلبين مروراً بأثيوبيا والمغرب إلى أرلنكتون Arlington في ولاية فيرجينيا الأمريكية [8,p.45].

افتتحت هذه القاعدة عام 1954 وكانت لها أهميتها في مجالات بحوث الاتصالات الفضائية, وفي مهمه أخرى لها تقوم بنقل رسائل الشفرة السرية بين البيت الابيض وطائرة الرئيس الأمريكي أثناء تحليقها فوق المحيط الاطلسي وأوربا أو أفريقيا واستقبالها, والرسائل التي تبعثها الولايات المتحدة إلى ممثليها في القارة الأفريقية والمناطق المطلة على البحر الأحمر وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية وجنوب غرب آسيا [9,p.594], فضلا عن ذلك تمتعت هذه القاعدة بميزة لا تتمتع بها إلا قواعد نادرة خارج الولايات المتحدة إذ إنها كانت تصل إليها المعلومات وتخرج منها من دون أي تشويش, وهذا يعود لعدة أسباب منها: كونها تقع على ارتفاع 7500 قدم فوق مستوى سطح البحر, وبعدها عن مغناطيسية القطبين الشمالي والجنوبي, فضلا عن وقوعها في مركز لا تحدث فيه اختلافات مغناطيسية رئيسية بين شروق الشمس وغروبها[10,p.40].

ولم يقتصر التواجد العسكري الأمريكي على قاعدة كاجينو وحدها بل أصبح لها أربعة قواعد أخرى في أريتريا، أهمها: القاعدة البحرية والجوية في ميناء مصوع التي تعد المحطة الأخيرة لرحلة الأسطول السابع الأمريكي جنوب شرق أفريقيا[8,p.45], وحصلت الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية على امتيازات أخرى تتعلق بالوصول غير المقيد لتلك القواعد, والخروج أو الدخول إلى أثيوبيا, واستخدام المياه الإقليمية الأثيوبية, مع حقها في إرسال أجهزة الرادار والراديو وأجهزة الاستقبال والأجهزة الالكترونية المختلفة لتشغيل القاعدة, والاحتفاظ بالأسلحة والذخائر اللازمة للدفاع عن هذه التجهيزات مع حقها في إجراء عمليات تحسين الموانئ والقنوات والمراسي التي تعدها ضرورية لعملياتها وتعميقها, والقيام بمسح هيدروغرافي للساحل الأثيوبي, وأخذ الصور الجوية لأي جزء من أثيوبيا على أن تقدم نسخة منها إلى الحكومة الأثيوبية[11,pp.422-426], وسمحت الحكومة الأثيوبية للولايات المتحدة باستخدام الأجواء الأثيوبية, والمطارات بحسب الاتفاق, أما في حالة الطوارئ فمن حقها استخدام أي مطار في أثيوبيا, ووافقت أثيوبيا على السماح للولايات المتحدة بالتوسع المستقبلي للقواعد الأمريكية, وزيادة عدد الموظفين الموجودين فيها حتى وصل عددهم في وقت لاحق إلى ألف وثمانمائة فرد, وكانت مدة هذه الاتفاقية خمسة وعشرين عاماً أي ينتهي العمل بها في عام 1978[3,p.219].

أصبحت أثيوبيا منذ تاريخ توقيع الاتفاقية حليفاً مخلصاً للولايات المتحدة الأمريكية, وأفادت من تأييد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لها في قضاياها الدولية لاسيما مشكلة الحدود مع الصومال, وحصلت بموجب

هذه الاتفاقية على مساعدات أمريكية غير محدودة غير أن نتائج هذه الاتفاقية انعكست سلباً على شعوب المنطقة باستخدام الإمكانات العسكرية الهائلة لكبح رغباتهم وسلب حرياتهم[12,p.190].

مرت العلاقات الأمريكية – الأثيوبية بعد توقيع الاتفاقية بحالة من الفتور بأثر تأخر الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم المعدات العسكرية التي اتفقا عليها, لذلك زار الإمبراطور هيلاسلاسي واشنطن في السادس والعشرين من أيار عام 1954, والتقى الرئيس آيزنهاور, ونوقشت في هذه الزيارة عدة قضايا عسكرية, إذ اشتكى الإمبراطور من تأخر وصول المساعدات العسكرية, وأوضح أن أثيوبيا ما تزال معرضة للتهديدات الناشئة والمتنامية التي تحدث في المنطقة, وأنها تحتاج إلى المزيد من المعدات العسكرية للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي, ولم يخفِ هيلاسلاسي رغبته في تقديم تسهيلات عسكرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لضمان زيادة المساعدات العسكرية الداعمة لتطلعاته وأهدافه التوسعية, من جهته وعد آيزنهاور نظيره هيلاسلاسي أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبذل قصارى جهودها لتوفير أقصى قدر ممكن من الدعم العسكري لأثيوبيا, وقد أشاد بجهود أثيوبيا لمساهمتها في تحقيق مبادئ الأمن الجماعي, مشيراً إلى كونها الدولة الأفريقية الوحيدة التي أرسلت ببعض قواتها لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكورية[1,p.73-76].

ساهمت زيارة الإمبراطور هيلاسلاسي في تفعيل اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة لعام1953 في حزيران عام1954, إلا أن الأسلحة المقدمة كانت دون مستوى الطموح بالنسبة للإمبراطور, إذ اشتكت أثيوبيا حتى العام 1955 من نقص المساعدات العسكرية الأمريكية[6,p.120], في حين لم تنظر الولايات المتحدة بارتياح لرغبات أثيوبيا في زيادة التسليح, يتضح ذلك من نصيحة تشستر بولز Chester Bowles رئيس الوفد الأمريكي في مؤتمر الأمم المتحدة للشؤون الأفريقية والاقتصادية في أديس أبابا عام 1955, للإمبراطور هيلاسلاسي موضحاً أن النفقات العسكرية الضخمة التي تنفقها أثيوبيا على مؤسستها العسكرية أولى أن توجه للصرف على التعليم والصحة, وأنه بدلاً من أن يتقاضى هيلاسلاسي قيمة تأجير قاعدة (كاجينو) دبابات ومدافع من الأفضل أن يأخذها بصورة نقدية ليستثمرها في تعليم شعبه, لاسيما مع عدم وجود تهديد عسكري هام[13,pp.373-374], ولكن السفارة الأمريكية في أديس أبابا كانت قد أيدت الشكاوى الأثيوبية, إذ لم يكن للمساعدات الأمريكية تصور واضح أو برامج محددة, وكان تسليم المعدات والأسلحة الأمريكية بطيئاً وعشوائياً, وكان تدريب الوحدات الأثيوبية على نسق المفاهيم الأمريكية وليس طبقا لطبيعة الأوضاع التي تلائم أثيوبيا[14,p.326].

وفي ضوء ذلك وافق البنتاغون على إيفاد الجنرال أورفال كوك ((Orval R.Cook)[2] [15]الى أديس أبابا في تشرين الثاني 1955, لبحث احتياجات أثيوبيا العسكرية وقد سلم له رئيس أركان الجيش الأثيوبي الجنرال مولجيتا بولي Muleguette Bulli مذكرة تتضمن أهمية تسليح الجيش الأثيوبي والتلويح بالمساومة مع دول أخرى جاء فيها:" إنه نظراً لحاجة الجيش الأثيوبي إلى الأسلحة فإن أثيوبيا إذا لم تزودها بها الولايات المتحدة الأمريكية

[2] أورفال كوك: جنرال في سلاح الجو الأمريكي, ولد عام 1898 في ويست يونيون بولاية إنديانا, تخرج من الأكاديمية العسكرية الأمريكية في 13 حزيران 1922 برتبة ملازم ثاني طيار, ثم أكمل دراسته في كلية هندسة الطيران عام 1929, وكلية التكتيك والقيادة العامة للأركان الأمريكية عام 1939, شارك في معارك الحرب العالمية الثانية, عين في عام 1951 نائب هيئة الاركان الجوية الأمريكية, انضم كوك في عام 1954 إلى القيادة الاوربية للقوات الأمريكية, حزيران 1956, توفي في آذار 1980.

ستضطر إلى طلبها من دول أخرى وهذه الدول على استعداد أن تزود أثيوبيا بكميات الأسلحة المطلوبة دون تأخير, وعلى واشنطن أن تقدم لأثيوبيا برنامجاً متكاملاً للمساعدات العسكرية لا يقتصر على تقديم الأسلحة فحسب بل يمتد إلى إنشاء المدارس العسكرية والتسهيلات الأخرى"[16,p.81-82], وفي الوقت نفسه أيد إدوارد بيري Edward S.Barry الرئيس الجديد للفريق الاستشاري (MAAG) المطالب الأثيوبية, إذ وجد أن نوع التنظيمات العسكرية التي يفضلها الأثيوبيون يختلف تماماً عن التنظيم الذي يقوم به الفريق الاستشاري, وهي وحدات أخف وأصغر, وأن تكلفة فرقة واحدة على النسق الأمريكي من شأنها أن تكلف بقدر دعم اثنين من الفرق الصغيرة, وأن العمل مع الوحدات الأخف وزنا من شأنه أن يمكن الولايات المتحدة من المضي قدماً في برنامج المساعدات العسكرية وفق نطاق الميزانية المخصصة, فضلاً عن أنها أقرب إلى تلبية الرغبات الأثيوبية[17,p.325].

حثت السفارة الأمريكية في أديس أبابا الإدارة الأمريكية على تقديم مساعدة عسكرية لأثيوبيا للمحافظة على الخط الذي انتهجته أديس أبابا الموالي للغرب ولضمان استمرار استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في أثيوبيا والتسهيلات البحرية والجوية الأخرى في المستقبل[18,p.775].

أدرك البنتاغون أهمية أثيوبيا حليفا للولايات المتحدة ووافق على تقديم برامج مساعدة عسكرية لأثيوبيا, قيمتها خمسة ملايين دولار سنوياً عن طريق بيع مباشر لمستلزمات الدفاع الحربي ومعدات بحرية, والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي لأثيوبيا تحسيناً كبيراً عن طريق تقديم أموال كافية لمواجهة الاحتياجات المحلية[8,p.56].

قدمت الحكومة الأثيوبية في شباط 1956 مذكرة إلى السفارة الأمريكية بأديس أبابا تعرب فيها عن أسفها لعدم وفاء الولايات المتحدة بوعودها في تقديم المساعدات العسكرية لأثيوبيا, وطلبت مزيداً من المنح وتقديم برامج مساعدة عسكرية طويلة الاجل لتمد أثيوبيا باحتياجاتها الفعلية الدفاعية[8,p.56]

طلب جوزيف سيمونسون Simonson Joseph السفير الأمريكي في أديس أبابا في آذار عام 1956 من وزارة الخارجية الأمريكية أن يكون هناك برنامج متلاحق للمساعدات العسكرية, إذ اعتقدت السفارة أن تجزئة الدفعة الكاملة بالنسبة للمساعدة الأمريكية العسكرية لأثيوبيا أساس المشكلة, وأشار إلى أن وضع أثيوبيا أصبح أكثر أهمية من ذي قبل في ضوء التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للاستئثار بالنفوذ في العالم الأفرو- آسيوي, وحذر من إعطاء فرصة لتزايد التدخلات السوفيتية وإنماء مصالحه في المنطقة, وحذر أيضاً الملحق العسكري الأمريكي في أديس أبابا الإدارة الأمريكية قائلاً: "بدون تقديم مساعدة عسكرية أكثر ستضطر أثيوبيا إلى أن تتجه إلى مكان آخر...وبالنسبة للوضع الحالي في الشرق الأوسط سيكون في الغالب بل من المؤكد هنالك حاجة ماسة للأمريكيين لاستخدام المجالات الجوية الأثيوبية وموانئ البحر الأحمر"[19,p.430].

وفي تلك المدة كانت مصر قد اتجهت لتنويع مصادر سلاحها وطلبت من الاتحاد السوفيتي تزويدها بالأسلحة, ووجه الرئيس جمال عبد الناصر نقداً لاذعاً لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة, رداً على النقد الذي وجهته لمصر لاعترافها بجمهورية الصين الشعبية عام 1956, لذلك وقفت الولايات المتحدة موقفاً معادياً لمصر وعملت على إثارة القلاقل لها في شرق البحر المتوسط وفي المناطق الحيوية لها في أفريقيا, ودفعها هذا إلى التقرب أكثر لأثيوبيا[20,p.142-145].

ومن هذا المنطلق زاد الاهتمام الأمريكي بأثيوبيا, في الثاني عشر من آذار 1957 أسرعت الإدارة الأمريكية بإرسال ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)[3] [21,pp.109-110] نائب الرئيس ايزنهاور إلى أديس أبابا, من أجل اشعار الإمبراطور هيلاسلاسي بمكانة بلاده لدى الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مخططاتها, وأغتنم هيلاسلاسي هذه الزيارة ليبين لنيكسون أهمية أثيوبيا في أفريقيا والشرق الأوسط على حد سواء, واشتكى له من أن زيارته في عام 1954 إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أهدافها المرجوة بالنسبة لأثيوبيا في شؤون الدفاع والموانئ والطرق والطيران وغيرها, على الرغم من التسهيلات العسكرية الإضافية التي منحها للولايات المتحدة والتي تجاوزت نصوص الاتفاقية العسكرية لعام 1953, وأوضح له ان هذه الامتيازات لا يوجد لها مثيل في أي بلد اخر في الشرق الأوسط, وأبلغ نيكسون أن مساحة أثيوبيا كبيرة جداً ولها حدود طويلة مع البلدان الأفريقية المجاورة وتلك المطلة على البحر الأحمر وهذا يفرض عبئاً عسكرياً آخر, فضلا عن محاولة تقسيم أثيوبيا لصالح ما يسمى بـــ(دولة الصومال الكبير), وإزاء هذه المشاكل, فإن المعونات العسكرية الأمريكية كانت مثبطة للغاية[22,p.334-339].

أرسل نيكسون مذكرة إلى وزارة الدفاع الأمريكية تتضمن مجموعة اقتراحات منها: تسريع برنامج المساعدات العسكرية إلى أثيوبيا, ليكون دليلا ملموسا على استعداد الولايات المتحدة في مساعدة البلدان التي تشترك معها في مقاومة التهديدات الشيوعية الخارجية والداخلية, إضافة إلى مساعدة مالية تكميلية تبلغ قيمتها ثلاثة ملايين دولار تضاف إلى برنامج المساعدة العسكرية للسنة المالية 1957الذي تبلغ قيمته (13,6) مليون دولار, وأوضح أيضاً أن أثيوبيا سيكون لها تأثير متزايد الأهمية في الشؤون الأفريقية لاسيما بعد أن أصبحت مقراً للكثير من اللجان الدولية, وأن المصلحة الأمريكية تتضمن استمرار صداقتها مع أثيوبيا وتوظيفها شرطيا في المنطقة يدعم السياسة الأمريكية فيها[23,p.350]. إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية لم تأخذ بهذه المقترحات وزعمت أنه لا توجد تخصيصات مالية كافية في تلك المدة وأن لديها التزامات أخرى أكثر أهمية في مناطق مختلفة من العالم[24,p.325].

زار جميس ريتشارد James Richards عضو الكونغرس الأمريكي أديس أبابا في نيسان 1957 لمناقشة قضية المساعدات العسكرية, وللحصول على ضمانات لتقوية الوجود الأمريكي في أثيوبيا, وكان الإمبراطور قد طلب بمساهمة الولايات المتحدة في تطوير القوات الجوية الأثيوبية, إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية اعتذرت عن الاستجابة لهذا الطلب لتكلفتها الباهظة التي لا تتناسب مع ضعف الاقتصاد الأثيوبي, لاسيما وأن سعر الطائرة الواحدة يكلف مليون دولار, إلا أنها حاولت استرضاء الإمبراطور بتزويده بطائرة واحدة[24,p.352].

[3] ريتشارد نيكسون: ولد عام 1913 في مدينة كاليفورنيا, أكمل دراسته الثانوية عام 1934, ثم دخل كلية الحقوق في جامعة دوك وتخرج منها عام 1937, عمل بعد ذلك في المحاماة ثم عاد إلى ولاية نيويورك للعمل في الحكومة الفيدرالية, خدم أثناء الحرب العالمية الثانية في القوات البحرية الأمريكية, انتخب في عام 1946 عضواً عن ولاية كاليفورنيا لمجلس النواب الأمريكي, رشحه الحزب الجمهوري في عام 1952 نائباً للرئيس آيزنهاور بقي في هذا المنصب حتى عام 1960, رشح للانتخابات الرئاسية عام 1960 لكنه خسر أمام جون كيندي, وفي عام 1969 انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري ليكون الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة, توفي في22 نيسان 1994.

وقد حذر دون سي بليس (Don C.Bliss) السفير الأمريكي في أديس أبابا, الإدارة الأمريكية مذكراً إياها أن هيلاسلاسي كان يعلق آمالاً كبيرة على تطوير قواته الجوية وأن الاعتذار عن مساعدته "سيهز بشدة رصيدنا السياسي في هذا البلد"[25,p.601].

وتوالت المذكرات إلى وزارة الدفاع الأمريكية وتسلم وزيرها خطاباً مطولاً من وزير الخارجية الأمريكي دالاس موضحاً فيه الأسباب وراء رغبته على إمداد أثيوبيا بالمساعدات العسكرية كونه يتوافق مع متطلبات الحرب الباردة, وأن مسألة تطوير القوات الجوية الأثيوبية مسألة حيوية بالنسبة للإمبراطور وهو على استعداد ليحصل على الطائرات من مصادر أخرى بالشراء إذا لم تقدم له الولايات المتحدة المساعدة التي يطلبها منها في هذا المجال. وهذا بالطبع سيعوق جهود أثيوبيا في التنمية الاقتصادية, ويخلق مواقف سيئة تعوق أهداف سياستنا[19,p.437].

أوفدت وزارة الخارجية الأمريكية الجنرال ماكسويل تايلور(Maxwell D.Taylor)[4][26] في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1958, في زيارة إلى أثيوبيا لردم الفجوة بين المطالب العسكرية الأثيوبية المتكررة وتردد البنتاغون الواضح, وقد سلمته الحكومة الأثيوبية مذكرة, التي أصبحت تعرف في دوائر وزارة الخارجية الأمريكية باسم "ورقة تايلور"Taylor Paper , كانت المذكرة عبارة عن طلبات لمجموعة متنوعة من المعدات العسكرية, تتضمن ذخيرة سلاح, واستحداث فرقة رابعة للجيش, وتحديث طائرات الـ(F), وبرنامج تدريب موسع للأفراد الجيش الأثيوبي, وبرنامجا بحريا يشمل توفير سفن ذات محركات طوربينية, وكاسحات ألغام, وطائرات مائية. وحملت ورقة تايلور أيضاً تهمة موجه إلى الإدارة الأمريكية من الحكومة الأثيوبية بأن كميات كبيرة من الذخيرة الموردة لم يكن لها سوى مدة محدودة من العمر ويمكن تصنيفها على أنها غير صالحة للاستعمال, وأن الكثير من السيارات العسكرية الموردة كانت مجددة, وأحيانا سيئة التجهيز[16,p.102-103].

دحض الملحق العسكري في معرض الرد على ورقة تايلور في السفارة الأمريكية في أديس أبابا التهمة الأثيوبية, ورفضت وزارة الدفاع الأمريكية الطلبات العسكرية التي تضمنتها ورقة تايلور, باستثناء طلب فرقة رابعة للجيش والطائرات المائية, التي توصل إليها بعد عامين في اتفاق سري, والتي أصبحت موضوع استجواب مستمر في جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1970, عن الالتزامات الأمريكية في الخارج, وأثارت تساؤلات عن مدى علم الكونغرس والشعب الأمريكي بالاتفاقات الأمنية الأمريكية- الأثيوبية والتزاماتها في الخارج[16,p.103].

أخذ موقف الإدارة الأمريكية يلين للمطالب العسكرية الأثيوبية المتزايدة, فقد حرك قرب استقلال الصومال مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى اتباع سياسة خاصة أطلق عليها "سياسة الولايات المتحدة في القرن الأفريقي", وكانت وجهة نظر المجلس أن الصومال في بداية استقلاله سيكون ضعيفاً وقد يتبع سياسة موالية

[4] ولد عام 1902 في مدينة واشنطن, بعد أن أكمل دراسته الثانوية, دخل الأكاديمية العسكرية الأمريكية تخرج منها عام 1922, وعمل في الجيش الأمريكي, أثناء الحرب العالمية الثانية كان أحد القادة العسكريين الأمريكيين في أوربا وقاد أحد تشكيلات قوات التحالف مع الإيطاليين, بعد الحرب العالمية عمل في أكاديمية ويست بوينت (West Point)الأمريكية في الأعوام (1945-1949), وفي عام 1953 أصبح قائد الجيش الثامن في كوريا الجنوبية, وفي الأعوام (1955-1962), أصبح رئيس أركان الجيش الأمريكي, وفي عام 1964 أصبح سفيراً في فيتنام الجنوبية, واستقال عام 1965, ليعمل مستشارا عسكرياً خاصاً للرئيس ليندون جونسون في الأعوام (1965-1969), توفي عام 1986.

للاتحاد السوفيتي ويصبح أداة بيده تعوق الوجود الغربي في منطقة القرن الأفريقي [1,p.15-16], ومن هذا المنطلق عملت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بأثيوبيا قابعة في المعسكر الغربي واخذت تخطو بجدية أكثر نحو تقوية الدعم الأمريكي العسكري لأثيوبيا, وظهرت الدلائل الأولى لتلك السياسة في حزيران من عام 1958, عندما وافقت إدارة الرئيس ايزنهاور على توفير الدعم للقوات الجوية الإمبراطورية, عبر إمدادها بسرب من الطائرة الحربية المقاتلة, وكانت تلك السياسة تهدف إلى طمأنة الإمبراطور وتبديد مخاوفه من التطويق الاسلامي لأثيوبيا[1,p.16].

أصاب الإمبراطور الأثيوبي الشك من جدية الدعم الأمريكي على الرغم من التطمينات له والحفاظ على نظامه السياسي الموالي للولايات المتحدة الأمريكية والغرب, فقد أحدث قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 في العراق, وما ترتب عنها من إعدام الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد, وكلاهما من أصدقاء الغرب, رد فعل شديد لدى الإمبراطور هيلاسلاسي, إذ زعزعت ثقته في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تحرك ساكنا لهذا الحدث[8,p.339]. وصرح وزير الخارجية الأثيوبي "أن واشنطن لم تمد أثيوبيا بالمساعدة المطلوبة وأن تلك المساعدة كانت ضئيلة رغم إمكانات واشنطن الهائلة"[8,p.339].

ولتتبنى واشنطن سياسة أكثر سخاءً تجاه أثيوبيا, لزيادة مساعداتها العسكرية, حاول الإمبراطور هيلاسلاسي أن يستغل المنافسة الأمريكية–السوفيتية, فأعلن عن عزمه القيام بزيارة الاتحاد السوفيتي وبالفعل قام بزيارة موسكو وبعض دول أوربا الشرقية عام 1959 كما مر ذكره. وحصل بموجب هذه الزيارة على قرض من الاتحاد السوفيتي بقيمة مئة مليون دولار[1,p.22].

حذر بليس السفير الأمريكي في أديس أبابا من هدف اتجاه الإمبراطور إلى المعسكر الاشتراكي بقوله: "على الغرب ان يتخذ إجراءات جادة لمنع تحرك أثيوبيا إلى الكتلة الشرقية...وأنه يجب على واشنطن أن تقدم لأديس أبابا المساعدة الكافية مع قرب استقلال الصومال ومنها العمل على تقوية القوات المسلحة الأثيوبية والمساهمة كذلك في تطوير المعاهد التعليمية فيها وتسهيلات لحصول أثيوبيا على قروض من البنوك الغربية والهيئات الدولية"[19,p.440]. وبين أن هدف هيلاسلاسي من حصوله على قرض سوفيتي هو "من أجل أن يثيرنا بصفة مستمرة باللجوء إلى دول أخرى[19,p.440].

قام مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) آلن دالاس(Alan) Dallas ردا على على هذه الزيارة, بالتشاور مع بعض جماعات المعارضة في الجيش الأثيوبي, للحد من توجهات الإمبراطور هيلاسلاسي نحو المعسكر الشيوعي[27.p.33], وعلى أثر ذلك حاول هيلاسلاسي أن يرمم علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصابها التصدع نتيجة لتلك الزيارة, بعرضه للإدارة الأمريكية زيادة مدة تأجير قاعدة كاجينو وتسهيلات أخرى ستقدمها أثيوبيا مستقبلاً للقوات الأمريكية في أريتريا, مقابل زيادة المساعدات العسكرية إلى بلاده. ووجد آيزنهاور أن مصلحة بلاده تحتم الاستجابة لمطالب هيلاسلاسي, إذ قدم آرثر رتشارد (Arthur Richard) السفير الأمريكي الجديد في أديس أبابا الذي قدم اوراق اعتماده في 19 اب 1960, مقترحاً جديداً إلى أثيوبيا, وكان يتضمن زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أثيوبيا بمقدار خمسة ملايين دولار سنوياً, وزيادة العائد السنوي لقاعدة كاجينو إلى عشرة ملايين دولار, وتدريب الفرقة الرابعة من الجيش الأثيوبي التي تم

استحداثها مؤخرا آنذاك, وزيادة عدد افراد الجيش الأثيوبي من ثمان وعشرون الف جندي إلى اربعين الف جندي وإعادة تأكيد الإدارة الأمريكية أن مصالحها تقتضي بقاء أثيوبيا آمنة ومستقرة, ورفض أية أعمال عدائية تهدد وحدتها الإقليمية[27,p.33].

قوبل العرض الذي تقدم به السفير ريتشارد بترحيب كبير من هيلاسلاسي, ووافق من حيث المبدأ على السماح للولايات المتحدة بالحصول على مساحة إضافية تقدر بألف وخمسمائة هكتار لممارسة أنشطتها في قاعدة كاجينو, وفي المقابل, قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عبر سفيرها في أثيوبيا صفقة مساعدات عسكرية بلغت قيمتها ما يقارب خمسة وعشرون مليون دولار إلى أثيوبيا[27,p.33].

عقدت في التاسع والعشرين من آب1960, اتفاقية عسكرية بين البلدين, التي أطرت لتعاون أمني وعسكري قوي بين الطرفين الموقعين, وبموجب هذه الاتفاقية تعهدت الإدارة الأمريكية, بتدريب أربعين ألف جندي أثيوبي وتجهيزهم بالذخائر وناقلات الجنود المدرعة ومواد التسقيف المموجة, أما بالنسبة لسلاح الجو فقد اتفق على تزويد أثيوبيا بأسراب طائرات من طراز (F-86), (T-280) وطائرات دعم من طراز (T-33) و (F-28A)) والالتزام بتوفير معدات بحرية, وقد وصلت قيمة تلك المساعدات إلى أكثر من عشرة ملايين دولار[28,p.799].

لعل أكثر بنود اتفاقية عام 1960, أهمية بالنسبة لأثيوبيا ذلك البند الذي تعهدت فيه واشنطن حسبما جاء في نص الاتفاقية: استمرار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن أثيوبيا ومعارضتها لأية نشاطات تهدد سلامة أراضيها ووحدتها, وهو تعهد طالما سعت أثيوبيا للحصول عليه, لاسيما بعد إعلان استقلال الصومال, وتبنيها مبدأ توحيد الصومال بأجزائه الخمسة[9,p.468].

عاد التوتر إلى العلاقات الأمريكية – الأثيوبية في عهد إدارة الرئيس جون كيندي, أثر المساعدات التي كانت قد تعهدت إدارته بتقديمها للصومال, وتقليص حجم مساعداتها العسكرية لأثيوبيا, استجابة لرغبة الحكومة الصومالية التي أبدت مخاوفها من تزايد التسلح الأثيوبي وما يشكله من تهديد لها [9,p.468].

أدركت الإدارة الأمريكية أن تقديم المساعدات العسكرية إلى الصومال ستكون آثاره سلبية على علاقاتها مع أثيوبيا, وسيقود إلى خسارتها لقاعدة كاجينو المهمة, إلا أن حقيقة الامور كانت أعمق من ذلك, فالولايات المتحدة كانت تخشى من أن يحصل السوفييت على موطئ قدم لهم في الصومال وذلك كفيل بتهديد الوجود الأمريكي في المنطقة, وفي السياق ذاته قدمت الحكومة الأثيوبية في التاسع عشر من أيار 1962 طلباً للحصول على معدات عسكرية إضافية, كان الرد الأمريكي على تلك المطالب, بأن أثيوبيا لديها قوة قتالية حديثة قادرة على التغلب على أي غزو محتمل, على الرغم من أن الواقع يشير بأن ليس هناك تهديد خارجي فعلي للحدود الأثيوبية, وأوضحت أنه في حالة الموافقة على تلك الطلبات, سيضعها في موقف المسائلة الدولية, على أثر الشكوى التي قدمتها الصومال إلى هيئة الأمم المتحدة آنذاك, والتي أعربت فيها عن قلقها المتزايد بشان القوة العسكرية الأثيوبية المفرطة, وأوصت بخفض سباق التسلح في منطقة القرن الأفريقي, الولايات المتحدة من جانبها ذكرت أيضًا أن سباق التسلح يمكن أن يستغل من السوفيت للتسبب في نزاع مسلح بين الصومال وأثيوبيا, فضلا عما يلحقه من

ضرر بالاقتصاد الأثيوبي, إلا أن إدارة الأمريكية وعدت فقط بتسريع تسليم المعدات العسكرية التي التزمت بها بموجب اتفاقية عام 1960[437-435.pp,29].

زار الإمبراطور هيلاسلاسي واشنطن في التاسع عشر من أيار عام 1963, وأوضح الإمبراطور عند مقابلته للرئيس كيندي أن الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للصومال ستثير النزعة الصومالية للمطالبة بمنطقة أوغادين, وأن ذلك سيتسبب في إراقة المزيد من الدماء والاضطرابات داخل أثيوبيا, وحاول أن يفند وجهة النظر الأمريكية القائلة بأن تقديم الأسلحة للصومال يحول دون تلقيها المساعدات من الدول الشيوعية, في حين حصلت الصومال على مساعدات مالية من بكين بقيمة تسعة ملايين جنيه إسترليني, وطلب من الرئيس كيندي وجوب اختيار الولايات المتحدة الأمريكية إما الصومال أو أثيوبيا, فكان جوابه بالطبع نختار أثيوبيا؛ لأنها تمثل الحليف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الجزء من العالم[27,p.37].

ويبدو أن زيارة هيلاسلاسي قد حققت مبتغاها, فقد أذنت إدارة كيندي في الثالث عشر من تموز عام 1963 بتقديم الدعم العسكري لأثيوبيا, ووعدت بتحديث القوة الجوية الأثيوبية, وتزويدها بسربين من الطائرات النفاثة F86, لكن على شكل مراحل, وطائرتين للنقل العسكري من طراز (C54) تسلم في السنة المالية 1965, أما بالنسبة للقوة البحرية فزودتها بزوارق لخفر السواحل من نوع سوارت كروزرس (Sewart Cruisers)[7,p.96].

3- المبحث الثاني: المساعدات العسكرية الأمريكية وأثرها في تحديث المؤسسة العسكرية الأثيوبية

هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية في المدة من العام 1953 ولغاية عام 1963على توريد المعدات العسكرية لأثيوبيا في مختلف صنوفها وتبعا لمصالحها وما تراه مناسباً بحكم اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين لعام 1953, وسنعرض أهم صنوف المؤسسة العسكرية الأثيوبية التي نالها ذلك التحديث:

1-القوة البرية: بدء العمل ببرنامج المساعدة العسكرية الأمريكية في أثيوبيا عام 1954, كان الجيش الأثيوبي[8,p.109] في ذلك الوقت يفتقر تماماً للأسلحة الحديثة باستثناء بضعة آلاف من البنادق من طراز ماوزر (Mauser) ورشاشات خفيفة تشيكية الصنع, وعدد قليل من مدافع الهاون من عيار (82) ملم و(120) ملم , لذلك كانت مهمة الفريق الاستشاري (MAAG) هي تطوير أساس قوة الجيش الأثيوبي, وإنشاء مؤسسة عسكرية حديثة[109.p, 7].

في حدود عام 1956 فعّل برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية في أثيوبيا, إذ توصل رئيس الفريق الاستشاري (MAAG) وقائد الحرس الإمبراطوري مولوجيتا بولي إلى اتفاق بشان التنظيم والتسليح والهيكل الأساسي للجيش الأثيوبي, وتقرر بموجب هذا الاتفاق أن يتألف الجيش الأثيوبي من ثلاث فرق يبلغ عدد كل منها ستة آلاف جندي, موزعة على أديس أبابا واسمرة والمنطقة الجنوبية من البلاد, وبُرمج توزيع الأسلحة الأمريكية على مختلف صنوف الجيش الأثيوبي وكان أغلب تلك الأسلحة والمعدات قد استعملتها في الحرب العالمية الثانية

والحرب الكورية, والموافقة على صرف مبلغ قيمته اثنتي عشر مليون دولار لتغطية نفقات التسليح والتدريب[7,p.91].

وفي المجال التنظيمي ساهم الفريق الاستشاري في إنشاء مكتب رئيس أركان القوات المسلحة الإمبراطورية (هيئة الأركان المشتركة) وتزويد المكتب بعدد من الضباط الأمريكيين لتنظيم عمله, وضم عدد من الضباط الأثيوبيين إلى الفريق الاستشاري بهدف تحسين أدائهم, وكان العمل الأكثر أهمية الذي قدمه الفريق الاستشاري لإعادة هيكلة الجيش الأثيوبي, هو وضع شبكة اتصالات مترابطة بين جميع صنوف الجيش الأثيوبي, وإرسال فرقاً من الخبراء العسكريين الأمريكيين إلى مقر وزارة الدفاع الأثيوبية لمساعدة القوات الأثيوبية في رفع كفاءتها وتحسين وتنظيم هيكلة القوات المسلحة الأثيوبية[3,p.245].

واذا كان هذا هو الهدف المعلن من التدريب, فإن هنالك أبعاد تبدو أعمق من ذلك, وفقاً لما بينه ميلز ولبين (Miles Wolpin) قائد وحدات التدريب الأمريكية الأسبق إذ أوضح قائلاً: "إنه وعبر التدريب تصبح لدينا إمكانيات التأثير على المتلقين في الاتجاهات المرجوة, إذ إن التدريب يتعامل مع العقل والجسم... فاذا تعرض المتدربون العسكريون للدعاية السياسية المنظمة يكون هنالك انسجام أيديولوجي مع المستفيدين فعندما يعودوا إلى ديارهم بنظريات واضحة عن كيفية تغيير الهيكل السياسي لبلدانهم, فمن الواضح تماماً أن هذا التدريب الموجه سيحسن من فرص أن يحتفظ البلد المانح بالنفوذ على المتدربين" [30,p.10].

في عام 1956 دُرّبت وحدات الجيش الأثيوبي من المشاة والمدفعية والدروع على استخدام الأسلحة الأمريكية, ووفقا لتقرير (MAAG) الفصلي لشهر أيلول من العام نفسه والتدريب على الأسلحة المدرجة أدناه للفرقة الثانية والثالثة مشاة من الجيش الأثيوبي[7,p.91].

وفي المدة نفسها شمل البرنامج التدريبي إجراءات معالجة الحرائق, وتعليمات المسح, وتقنيات المراقبة والاتصالات لوحدات المدفعية, وتلقت وحدات الدروع التدريب على الاستطلاع أثناء الهجوم والدفاع والانسحاب, وأيضاً التدريب على استعمال الخرائط العسكرية, والإسعافات الأولية والتمويه والاختفاء, ولما كانت أثيوبيا تفتقر إلى مراكز تدريبية حديثة, ساهمت الولايات المتحدة أيضاً في تطوير المؤسسات التدريبية القديمة في أثيوبيا مثل مدرسة كاديت في هوليتا, ومركز هيلاسلاسي الأول لتدريب المشاة, وفي عام 1958 جلبت وحدات تدريبية أمريكية متنقلة إلى أثيوبيا لتقديم الخدمات التدريبية لمختلف صنوف الجيش الأثيوبي[7,p.139], وبالإضافة إلى التدريب الذى قدمهُ الفريق الاستشاري داخل أثيوبيا نقل عدد كبير من الأثيوبيين إلى الولايات المتحدة ومراكز التدريب الأمريكية في أماكن أخرى في إطار برنامج التدريب العسكري الدولي[7,p.139], وكان تأثير المساعدات الأمريكية واضحاً في تحديث القوات المسلحة الأثيوبية, وفي ما يتعلق بالنمو العددي للجيش قد ارتفع العدد من ثمانية عشر ألف جندي في بداية عام 1953 حتى وصل بحلول عام 1963 إلى ثمانية وعشرين ألف, وبرزت أثيوبيا بوصفها واحدة من البلدان القليلة في أفريقيا التي لديها أفضل العسكريين المدربين والأفضل تجهيزاً[7,p.139].

2- **القوة البحرية:**

أدى إدماج أريتريا في أثيوبيا عام 1952, إلى حاجة أثيوبيا الماسة إلى وجود قوة بحرية, لاسيما بعد أن أصبح لها خط ساحلي يبلغ طوله خمسمائة ميل بحري, تتبعه العديد من الجزر في البحر الأحمر, وفي أيلول عام 1953 أنشات الحكومة الأثيوبية حرس السواحل الإمبراطورية الأثيوبية[31,pp.165-167].

اعتمدت المساعدة الأمريكية في تطوير القوات البحرية الأثيوبية بالشكل الأساس على ما تقدمه وتوافق عليه واشنطن, ففي أيار عام 1954 طُلبت المساعدة الأمريكية في هذا المجال عندما زار الإمبراطور هيلاسلاسي واشنطن, بشأن تدريب أفراد القوات البحرية وتوفير عدد من سفن التدريب حتى إن كانت من السفن البحرية الأمريكية المستعملة إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية رفضت ذلك لسببين: الأول وجوب التدريب البحري على أساس استرداد التكاليف سواءً كانت نقداً أو يتلقون التدريب بدلا من المعدات العسكرية التي كان من المقرر أن يحصلوا عليها على أساس المنحة الأمريكية, أما السبب الآخر فهو عدم وجود معدات بحرية متاحة من النوع المطلوب ولا أموال التي يمكن للولايات المتحدة عبرها تقديم منحة للمعدات أو التدريب[32,p.787], إلا أن الفريق الدولي للمساعدات العسكرية في أثيوبيا, أرسل في وقت لاحق مذكرة إلى وزارة الخارجية أوضح فيها أن البحرية الأثيوبية بحاجة إلى سفن تدريب ومدربين وسفن من نوع الفرقاطة(Frigate) تبلغ حمولتها من(100-1,400) طن, وهي نوع من السفن الحربية السريعة التي تكون اصغر حجماً من المدمرات, وبالمقارنة مع المدمرات فإن الفرقاطات ذات سرعة ومدى بحري أقل, وتستخدم لحماية السفن المدنية والحربية والتصدي للغواصات ومساعدة القوات البرمائية, فضلا عن حاجة أثيوبيا إلى قوارب دورية لمنع التهريب والهجرة غير الشرعية على طول خمسمائة ميل بحري على ساحل البحر الأحمر والجزر البحرية[7,p.126].

وافقت وزارة الدفاع الأمريكية بناءً على توصيات الفريق الدولي, على تزويد القوات البحرية الأثيوبية بالمعدات اللازمة, ففي عام 1957 استلمت عشر قوارب خفر سواحل من نوع سغب (Cgpb)], وسفينة حربية من نوع (Pc1616) [7,p.27] وهي أكبر وأكثر تعقيداً من قوارب خفر السواحل, وإنشاء قسم للبحرية برئاسة جون جورج(John E.George), وفي عام 1958 استلمت سفينتان حربيتان [31,p.20]. وبعدها لم تكن هنالك عمليات تسليم أخرى أو برامج للتسليم حتى عام 1962[128.p, 7].

3- **القوة الجوية:**

تأسست القوات الجوية الأثيوبية عام 1924, وفي مدة الاحتلال الايطالي توقف العمل بتحديث هذه القوات, ولكن بعد تحرير أثيوبيا دعا الإمبراطور هيلاسلاسي بعثة سلاح الجو السويدية لإعادة القوات الجوية الأثيوبية وتنظيمها وتطويرها [7,p.129].

وبعد توقيع اتفاقية الأمن المشترك مع الولايات المتحدة لعام 1953, قدمت أثيوبيا عدة طلبات إلى الإدارة الأمريكية لتحديث قواتها الجوية, وقدم الفريق الاستشاري ايضاً عدة مذكرات إلى الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع للغرض ذاته كما مر ذكره [33].

لم تستجب الإدارة الأمريكية لهذه الطلبات رسمياً حتى الرابع والعشرين من حزيران 1958, إذ وافقت على إطلاق برنامج شامل لتطوير القوات الجوية الأثيوبية, وبموجبه أُرسلت ثمانية طيارين أثيوبيين إلى الولايات

المتحدة للتدريب التجريبي, واستحداث قسم لسلاح الجو ليكون أحد تشكيلات الفريق الاستشاري في أثيوبيا, ويتألف من اثني عشر ضابطاً طياراً, وشمل البرنامج أيضاً توريد المواد والمعدات اللازمة, وإرسال خمسة طيارين أمريكيين إلى أثيوبيا لتدريب الطيارين الأثيوبيين على الطائرات المقاتلة من طراز (T–33) و(T–28), فضلاً عن التدريب على طائرات النقل من طراز (C–47) التي تستخدم في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأثيوبية, في قاعدة ديبرا زيت (Debra Zeit) القريبة من أسمره, فضلا عن إجراء برنامج تدريب تكميلي في قاعدة كونوس (Conus) في الولايات المتحدة الأمريكية[7,p.131].

وفي منتصف عام 1960 تسلمت أثيوبيا سربا من الطائرات المقاتلة من طراز (F–86) , وسلمت ايضاً الولايات المتحدة الأمريكية القوات الجوية الأثيوبية في عام 1961 تسع طائرات من طراز (T–28) وكانت هذه الطائرات من وجه نظر بعض الخبراء العسكريين الأمريكيين أنها تبدو أكثر ملاءمة من طائرات (F–86) بسبب سهولة تكيفها مع الأجواء الأثيوبية, لكن مع ذلك تبقى طائرات (F–86) هي المرموقة عسكرياً, وبذلك أصبحت أثيوبيا أول دولة أفريقية سوداء تمتلك طائرات نفاثة عسكرية [7,p.132].

4- الخاتمة:

يتضح مما سبق أن هناك نموا تدريجيا في مستوى تطور الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى أثيوبيا أثناء مدة الدراسة, بالمقابل رافق ذلك زيادة تدريجية في الوجود الأمريكي, إذ استلزم التوسع في حجم المساعدات والمعدات العسكرية الأمريكية توسعا في الموظفين والفنيين والمدربين والمستشارين الأمريكيين في أثيوبيا الأمر الذي رسخ وجودهم في هذا البلد, ويعد ذلك من المحددات الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية, فعبر هيمنة الولايات المتحدة على توريد السلاح باتت أثيوبيا تعتمد كلياً على المساعدات العسكرية الأمريكية ومن ثم إدماجها تماما في سياستها في المنطقة, وأن تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أثيوبيا, جاء وفقاً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في هذا البلد, لضمان استخدامها لمحطة كاجينو والمرافق البحرية والجوية ذات الأهمية الحيوية لشبكات الدفاع الأمريكية, وكان أحد الاعتبارات الرئيسية الأخرى للولايات المتحدة لمساعدة أثيوبيا هو إبقائها موجهة نحو الغرب ضد التوسع السوفيتي في المنطقة.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

5- قائمة المصادر:

[1] Jeffrey A.Lefebure, The Gopolitics of the Horn of Africa The Middle East Policy,(Washington,D.C,Middle east Policy Council,Vol.1,No.3,1992.
[2] James S. Olson, Historical Dictionary of the 1950s,GreenWood Press, Westport, CT, 2000.
[3] Yohannes. O, A pawn in World politics, University of Florida press, Gainesville, 1991.

[4] F.R.U.S.(1952-1954),Africa and South Asia ,Vol. XI, Part 1, Document 196, The Under Secretary of State (Smith) to the Secretary of Defense (Wilson),Washington, April 6, 1953.

[5] Jeffrey A. Lefebure, Donor dependency and American Arms transfers to the Horn of Africa :The F-5 Lagacy, The Journal of Modern African Studies,Vol.25, No. Sep 3,1987.

[6] Schraeder, U.S Foreign Policy towards Africa: Incrementalism, Crisis and change, Cambridge: Cambridge University press,1994

[7] Baffour Duah, United States military Assistance relationship with Ethiopia,1953-1977: Historical and theoretical analysis ,PH.D ,University of Denver, June 1984.

[8] Jon.H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and the U.S. policy ,note 19

[9] منى حسين عبيد، السياسة الإسرائيلية تجاه دول شرق أفريقيا (أثيوبيا – السودان انموذجاً)، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (11)، حزيران ،2010.

[10] اسعد الغثواني، احداث القرن الأفريقي وحقيقية الصراع الأرتيري – الأثيوبي، بغداد، دار الرشيد، 1980.

[11] US Treaties and other International Agreements 1953,Vol.4,part 1,Mutul Defense Assistance Agreement between the Government of United State and the Imperial Ethiopia Government , Washington , 22 May 1953.

[12] سليمان حاج عبد الله فارح، مشكلة الحدود الصومالية – الأثيوبية ودور القوى الدولية فيها 1948–1998، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة ام القرى، 1998، 190.

[13] Bowles.C,Promises to keep, My Years in Public Life (1941-1949), New York, 1971.

[14] F.R.U.S. (1955-1957),Vol. XVIII, Letter the Counselor of the Embassy in Ethiopian (Taylor) to the Director of the Office of African Affairs (Cyr),Addis Ababa, December 9,1955.

https://en.wikipedia.org/wiki/Orval_R._Cook-[15]

[16] Quted in: Harold.G.Marcus, The Life and Times of Menelk II, Ethiopial 1844-1913, Glarendon press , Oxford, 1975.

[17] F.R.U.S.(1955-1957),Vol. XVIII, Letter the Counselor of the Embassy in Ethiopian (Taylor) to the Director of the Office of Affairs (Cyr),Addis Ababa, December 9,1955.

[18] F.R.U.S.(1955-1957),Vol.XVIII, Document 110, memorandum from ambassador Simonson ,Addis Ababa ,Nov 23,1955.

[19] نقلا عن : مكرم سويحه بخيت ، أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي الاول 1930–1974، أطروحة دكتوراه (غير منشورى) ، معهد البحوث والدراسات التاريخية، جامعة القاهرة، 1988.

[20]Robert Stephn: Nasser ,Apolitical Biography, London,1971,pp.142-145

[21] Encyclopedia of modern political Biography, Helicon Publishing, United Kingdom, 2005.

[22]F.R.U.S.(1955-1957),Vol.XVIII,Document 114, National Security Council Report, Washington, March 12,1957.

[23] F.R.U.S.(1955-1957),Vol. XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Ethiopian ,Washington, April 11,1957.
[24] F.R.U.S.(1955-1957),Vol.XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Ethiopia, Washington,April 16,1957.
[25]F.R.U.S.(1955-1957),Vol.XVIII, Telegram from the Department of State to the Embassy in Ethiopia, Addis Ababa,Nov 20 ,1957.
[26] WWW.britannica.com/biography/Maxwell-Taylor
[27] سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.
[28] Robert.A.Diamond and Fouquet Davidm, American Military Aid to Ethiopia and Eritrea Insurgency, Africa to day,19.I,(1972).
[29] F.R.U.S.(1961-1963),Vol. XXI, Telegram from the Department of state to the Embassy in Ethiopia, Washington, May 19,1962.
[30] Miles Wolpin, Military Aid and Counterrevolution in the Third World ,Lexington D.C. Heath & Co,1972.
[31] Jack M.Aronson, The Imperial Ethiopian Navy , U.S. Naval Institute Proceedings Vol.92,No.4, April, 1966.
F.R.U.S.(1952-1954),Africa and South Asia,Vol.XI,Part 1,Editorrial Note [32]
Washington, May 24,1954.
[33] MAAG Ethiopia ," Quarterly Activity Report",(RCS ECMA-1 (R-1)) (U) ,Sep 1,1956..